غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

حالة تطور القطاع المالي في الكويت

مايو 2024

حالة التطور المالي في الكويت

ملخص تنفيذي

تشهد الكويت تطوراً ملحوظاً في مؤسساتها المالية التي تتميز بسهولة الوصول إلى خدماتها. كما تحقق البنوك الكويتية أداءً مميزاً مع نمو ملحوظ في مؤشرات ربحيتها. وتشهد بيئة الائتمان الخاص توسعاً مشجعاً، خاصة في القطاع غير النفطي، بفضل التحسينات التنظيمية المستمرة واعتماد التكنولوجيا المالية.

ومع ذلك، لا تزال الأسواق المالية في الكويت أقل تطوراً مقارنة بمؤسساتها المالية. يظل الوصول إلى السوق محدوداً، حيث يتركز رأس المال السوقي بين أكبر 10 شركات، مما ساهم في تقليل العروض العامة الأولية .(IPOs) بالإضافة إلى ذلك، نادراً ما تشارك الشركات الكويتية في إصدارات الديون الأولية. وتعمل هيئة أسواق المال (CMA) على تطوير الأسواق المالية، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لمواكبة قادة المنطقة، بما في ذلك قانون دين عام فعال.

تُظهر آفاق التنمية المالية في الكويت إمكانيات كبيرة، خاصة في القطاع المصرفي الذي يعد محورياً لنمو القطاع الخاص. ومع ذلك، تواجه الكويت تحديات في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب إطار تقييم مخاطر غير فعالة. ومن المتوقع أن تلعب أسواق رأس المال دوراً أكبر في تمويل المشاريع. غير أن النمو الاقتصادي البسيط وغياب قانون الدين السيادي منذ عام 2017، يعوقان تطورها. سيكون من الضروري معالجة هذه القضايا من خلال التكامل التكنولوجي وتنفيذ السياسات الفعالة لتعزيز التطور المالي في الكويت ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

مقدمة

يُعتبر التطور المالي أساسياً للنمو الاقتصادي. فهو يعزز كفاءة تخصيص رأس المال ويوسع الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تطوير المؤسسات والأسواق والأنظمة المالية. وبالتالي، تُستخدم الموارد المالية بشكل أمثل لدعم المبادرات المبتكرة والمخاطرة بشكل أفضل، مما يدفع بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يلعب التطور المالي أيضاً دوراً حيوياً في تقليل الفقر وتحسين توزيع الدخل، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وشمولية. فهو يعزز الوصول إلى الخدمات المالية الشخصية والتأمين، مما يسمح بإدارة أفضل للمخاطر واعتماد عادات استهلاكية أكثر سلاسة للأفراد.

يمكن قياس التطور المالي كمياً من خلال أبعاد متعددة، مثل توسع المؤسسات المالية والأسواق، وسهولة الوصول إليها، وكفاءتها، وذلك كما يُقاس بمؤشر التطور المالي لصندوق النقد الدولي (FDI)[1]. كما يمكن تقييم التطور المالي نوعياً من خلال الخدمات والمبادرات المتاحة في القطاع المالي.

وفي الأقسام التالية، سيتم تقييم التطور المالي في الكويت كمياً ونوعياً، بدءاً من مؤسساتها المالية، يليها أسواقها المالية. وتنتهي التحليلات بنظرة على إمكانيات التطور المالي المستقبلي في الكويت.

حال التطور المالي الكويتي

وفقاً لمؤشر التطور المالي (FDI)، يُعتبر التطور المالي في الكويت مشجعاً على المستوى العالمي، حيث تقع الكويت ضمن الدول المتقدمة مالياً بفضل المؤسسات والأسواق المالية القوية. إقليمياً، تمتلك الكويت نظاماً مالياً متطوراً نسبياً، حيث تحتل المركز السادس بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجدول 1). ومع ذلك، تحتل الكويت المرتبة قبل الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مما يبرز المنافسة الشديدة داخل المجموعة. تسعى جميع الدول الست الغنية بالنفط إلى أن تصبح مراكز مالية إقليمية ضمن خططها التنموية طويلة الأجل.

[1] Svirydzenka, Katsiaryna. “Introducing a New Broad-based Index of Financial Development”; IMF Working Paper WP/16/5; January 2016.” *International Monetary Fund (IMF)*, 2016.

الجدول 1 : ترتيب مؤشر التطور المالي، 2021

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
قطر	33	1	المغرب	68	9
إيران	34	2	مصر	76	10
الإمارات العربية المتحدة	42	3	لبنان	80	11
البحرين	48	4	تونس	99	12
السعودية	49	5	الجزائر	138	13
الكويت	53	6	سوريا	150	14
عمان	57	7	اليمن	155	15
الأردن	64	8			

المصدر: مؤشر التطور المالي لصندوق النقد الدولي

يعتمد النمو الاقتصادي الناجح على المؤسسات والأسواق المالية الفعالة[2]، وينطبق هذا الأمر على الكويت التي تستفيد من المؤسسات المالية القوية التي تساهم في تمويل مشاريعها التنموية الكبيرة. فإيرادات النفط الوفيرة، إلى جانب الأنظمة المصرفية من الطراز العالمي والمؤسسات الإيداعية، تسمح بتخصيص رأس المال بكفاءة نحو القطاعات التنموية الرئيسية مثل النفط والغاز، والبناء، والخدمات اللوجستية لدفع النمو الاقتصادي. لذا، يمكن القول إن تطوير القطاع المالي في الكويت من جانب يُحفزه الطلب لتلبية احتياجات تخصيص رأس المال لتحقيق أهدافها الطويلة الأجل[3].

من جانب آخر، تشهد الكويت نمواً في التطور المالي المدفوع بالعرض، حيث تتطور أسواق رأس المال بشكل إيجابي. ويوفر تقديم المنتجات التمويلية المبتكرة للشركات الكويتية العامة والخاصة خيارات تمويل بديلة تتجاوز الأنماط المصرفية التقليدية والإنفاق المالي الحكومي. وقد أسهم ذلك في نمو حجم ووظائف أسواق الأسهم والديون ورأس المال الخاص.

المؤسسات المالية

وفقاً لمؤشر التطور المالي (FDI)، تصدرت الكويت المنطقة في تطوير المؤسسات المالية في عام 2021، مستفيدة من سهولة الوصول والكفاءة العالية (الجدول 2). كما احتلت المرتبة 60 عالمياً في هذه الفئة، ضمن الدول المتقدمة مالياً. وقد ساهمت التحسينات المستمرة في توفر البنوك وعملياتها في تميز الكويت عن نظرائها الإقليميين والعالميين.

[2] Wooldridge, Philip. "Implications of financial market development for financial stability in emerging market economies." *Bank for International Settlements (BIS)*, July 2020.
[3] Haque, Mohammad Imdadul, Bashir Umar Faruk, and Mohammad Rumzi Tausif. "Growth-Finance Nexus in Oil Abundant GCC Countries of MENA Region." Cogent Economics & Finance 10, no. 1 (2022).

الجدول 2 : ترتيب مؤشر تطور المؤسسات المالية، 2021

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
إيران	40	1	الإمارات العربية المتحدة	108	9
الكويت	60	2	السعودية	111	10
قطر	69	3	البحرين	113	11
الأردن	73	4	مصر	118	12
لبنان	79	5	الجزائر	128	13
المغرب	85	6	سوريا	143	14
عمان	96	7	اليمن	170	15
تونس	98	8			

المصدر: مؤشر التطور المالي لصندوق النقد الدولي

يتميز النظام المصرفي في الكويت بسهولة الوصول. ففي عام 2021، كان هناك 81 جهاز صراف آلي لكل 100,000 شخص (ارتفاعاً من 66 في عام 2017)، مما يجعل الكويت متفوقة على نظرائها الإقليميين والعالميين. كما كان هناك 13 فرعاً مصرفياً لكل 100,000 شخص، وهي أعلى كثافة في دول مجلس التعاون الخليجي وأعلى من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يبلغ 12 فرعاً. ومع ذلك، انخفضت كثافة الفروع منذ عام 2017 بسبب التبني المتزايد للحلول المصرفية الرقمية[4].

في عام 2021، كانت البنوك الكويتية أيضاً أكثر كفاءة. شهدت البنوك الكويتية المدرجة نمواً في متوسط العائد على حقوق المساهمين (ROE) بنسبة 4.5% سنوياً، ونمواً في متوسط العائد على الأصول (ROA) بنسبة 0.4%، مما جعل أداءها الأول والثاني في المنطقة على التوالي[5]. وقد تحقق هذا الأداء رغم الزيادات الطفيفة في التكاليف التشغيلية التي ارتفعت ببطء منذ عام 2018. حيث بلغ معدل التكلفة إلى الدخل في البنوك الكويتية 41.2% في عام 2021، ارتفاعاً من 37.9% في عام 2018.[6]

[4]Central Bank of Kuwait. (2021). *Financial Stability Report*. Kuwait City.
[5] KPMG. (2021). *GCC Listed Banks' Results*. Kuwait City.
[6] KPMG. (2018). *GCC Listed Banks' Results*. Kuwait City.

وفي عام 2023، حافظت البنوك الكويتية على أدائها القوي، حيث سجلت ثاني أكبر زيادة في صافي الأرباح ونمو في متوسط العائد على الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، بزيادة بلغت 28% و0.1% سنوياً على التوالي[7].

ومع ذلك، أظهر مؤشر التطور المالي توسعاً طفيفاً في بيئة المؤسسات المالية الكويتية مقارنةً بنظرائها، لكن البيانات المحلية تشير إلى أنه قد يكون هناك نقص في القياس. وفقاً لأحدث البيانات القابلة للمقارنة من البنك الدولي المستخدمة في المؤشر، كان حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يُقدر بنحو 95% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، قريباً من نسبة قطر البالغة 100%، ولكنه بعيد عن متوسطات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والعالم التي تبلغ 143% و130% على التوالي (الرسم البياني 1). ومع ذلك، فإن هذا القياس يعكس نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، مما يخفي الحجم الفعلي للاقتراض مقارنة بالإنتاج غير المتعلق بالهيدروكربونات.

وعند قياسه بالنسبة للقطاع الخاص غير النفطي، تكشف البيانات المحلية عن بيئة ائتمان خاصة متوسعة ومتنامية. فقد بلغ حجم الائتمان الخاص الممنوح للقطاع غير النفطي 174% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2021، مقارنة بنسبة 158% في عام 2019. وفي عام 2023، وصل إلى 178% (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 1 : الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

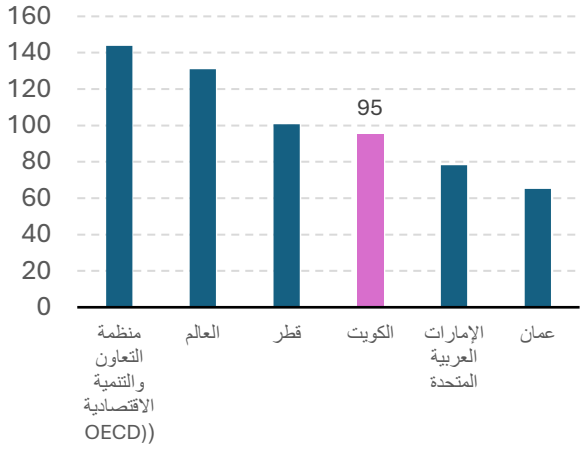

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الرسم البياني 2 : الائتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)

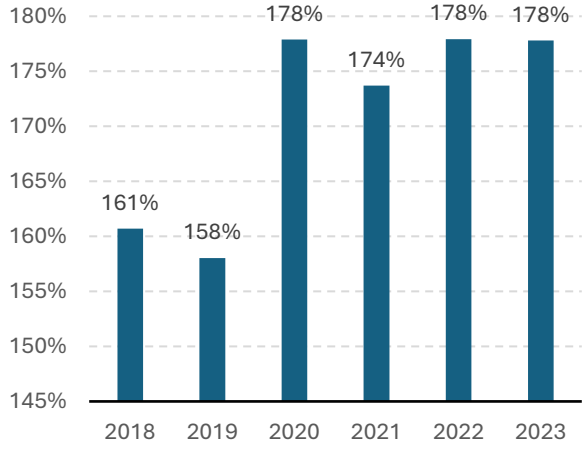

المصدر: بنك الكويت المركزي الإدارة المركزية للإحصاء

[7] KPMG. (2023). *GCC Listed Banks' Results*. Kuwait City.

تساهم التطورات التنظيمية المتواصلة في تعزيز التوسع عبر الإقراض، والمدفوعات، وإدارة المخاطر. في عام 2019، أطلق بنك الكويت المركزي استراتيجيته للتحول، مكرسًا جهوده لتطوير تقنيات القطاع المالي[8].

مع الارتفاع السريع للتكنولوجيا المالية (FinTech)، كانت هناك حاجة إلى إصلاحات تنظيمية للأطر الرقمية مع تركيز قوي على الأمان. بناءً على ذلك، اعتمد بنك الكويت المركزي التقنيات الرقمية لـ "أتمتة وإعادة هندسة خدمات الإشراف الخاصة بالبنك". بالإضافة إلى ذلك، أطلق بنك الكويت المركزي في عام 2019 بيئة تجريبية تنظيمية للتكنولوجيا المالية لتوفير "بيئة محكمة مناسبة تسمح بتجربة التطبيقات والتقنيات الجديدة دون خنق الابتكار". ومع ذلك، تفضل البيئة التجريبية الشركات "الأصغر والأقل تعقيداً أو الأقل خطورة"، مما يشير إلى نهج حذر في البداية تجاه هذا التحول. على الرغم من ذلك، تم تقديم مصرفين رقميين جديدين في عام 2021.[9]

كما يسعى بنك الكويت المركزي إلى تجديد وترقية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. فقد أكمل البنك المرحلة الأولى من نظام المدفوعات الوطني الكويتي، والذي يشمل نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي (KASSIP) ونظام المدفوعات عبر الحدود (AFAQ). ويعمل حاليًا على إطلاق المرحلة الثانية، والتي تشمل نظام غرفة المقاصة الآلي (AHS)، ونظام تسوية المنازعات (DSP)، وعملة رقمية للبنك المركزي (CBDC). بالإضافة إلى ذلك، في عام 2023، قام البنك بتحديث اللوائح الخاصة بأنظمة الدفع الإلكتروني لتمهيد الطريق لخدمات الدفع المؤجلة "اشترِ الآن وادفع لاحقاً".[10]

الأسواق المالية

مع تزايد أهمية التمويل من خلال الديون والأسهم كمصادر رئيسية لتمويل المشاريع وتوسعات الشركات والاستثمارات الجريئة، تشتد المنافسة العالمية على هذه التدفقات سواء إقليمياً أو دولياً. وعلى الرغم من تقدمها الأخير، لا تزال الأسواق المالية في الكويت غير متطورة بالشكل الكافي.

[8] Central Bank of Kuwait. (2019). *Kuwait Banking Report 2019: Evolving Landscape*. Kuwait City.
[9] Central Bank of Kuwait. (2021). *Financial Stability Report*. Kuwait City.
[10] Central Bank of Kuwait. (2024). *The Development of CBK's Payment System. Kuwait City. https://www.cbk.gov.kw/en/payment-systems/development-of-payment-systems*

تعد الأسواق المالية في الكويت حديثة النشأة وبحاجة لمزيد من التطور، بخلاف مؤسساتها المالية. ففي عام 2021، كانت الكويت ضمن الدول النامية في تطور الأسواق المالية ، رغم مرتبيها ال 56 عالمياً ، والذي يدل على المنافسة الشديدة في هذا القطاع. إقليمياً، جاءت الكويت في المركز الثامن من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث تطور الأسواق المالية. أما بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كانت الكويت الأقل تطوراً، متأخرة بشكل كبير عن قادة المجموعة: الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، التي احتلت المراكز 23 و25 و28 عالمياً على التوالي، وجميعها ضمن الأسواق المالية الأكثر تطوراً في العالم. (الجدول 3)

الجدول 3 : ترتيب مؤشر تطور الأسواق المالية، 2021

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الإمارات العربية المتحدة	23	1	المغرب	57	9
قطر	25	2	الأردن	58	10
البحرين	28	3	لبنان	75	11
السعودية	32	4	تونس	96	12
إيران	40	5	اليمن	101	13
عمان	48	6	الجزائر	151	14
مصر	54	7	سوريا	160	15
الكويت	56	8			

المصدر: مؤشر التطور المالي لصندوق النقد الدولي

وفقاً للمؤشر، فإن الوصول المحدود للأسواق المالية في الكويت يعيق تطويرها. فقد سجلت الكويت مستويات أقل من متوسط كل من الدول العالمية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي. يتم قياس الوصول من خلال حصة رأس المال السوقي لأكبر 10 شركات مدرجة وعدد المدينين الذين أصدروا ديوناً.

يتميز سوق الأسهم في الكويت بتركيز كبير على الشركات الكبرى، مما يثير القلق بشأن إقصاء الشركات الأصغر والأقل قيمة من تمويل الأسهم. في عام 2021، شكلت أكبر 10 شركات من حيث رأس المال السوقي ثلثي (67%) القيمة السوقية لبورصة الكويت، ارتفاعاً من 62% في عام 2018. وزادت هيمنتها على السوق في عام 2023، حيث شكلت 69%. غالباً ما يؤدي هذا التركيز العالي إلى تهميش الشركات الأصغر والأقل قيمة، مما يسبب انخفاض السيولة وارتفاع تكلفة زيادة رأس المال لهذه الشركات.

وقد ساهم ذلك في تقليل عدد الطروحات العامة الأولية في سوق الأسهم في الكويت مقارنة بنظرائه الإقليميين. منذ عام 2016، شهدت بورصة الكويت خمسة طروحات عامة فقط، مقارنة بـ 95 في السعودية و18 في الإمارات العربية المتحدة.[11]

بالإضافة إلى ذلك، منذ عام 2018، نادرًا ما استخدمت الشركات الكويتية أسواق الديون للتمويل عملياتها. حيث كانت مشاركتها محدودة سنويًا بحوالي 3% من إجمالي الإصدارات الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي[12] .

أدى انخفاض الوصول إلى السوق المالي إلى تأخير توسعه في الكويت، مما جعلها متأخرة مرة أخرى عن نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي. وفقًا لأحدث البيانات القابلة للمقارنة ، بلغت قيمة سوق الأسهم في الكويت 81% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، بينما كانت قيمة أسواق السعودية والإمارات 281% و197% على التوالي (الرسم البياني 3). وبالمثل، في عام 2023، كانت قيمة الديون ذات الدخل الثابت المستحقة في الكويت 11% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت في البحرين والإمارات 69% و39% على التوالي (الرسم البياني 4).

الرسم البياني 3: القيمة السوقية (% من الناتج المحلي الإجمالي، 2023)

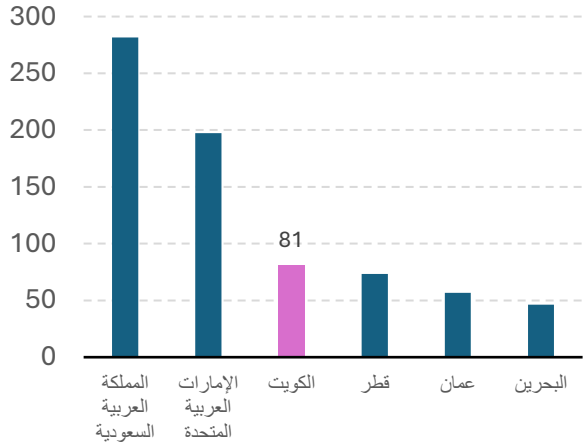

المصدر: أرقام، وتوقعات الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي

الرسم البياني 4: قيمة السندات القائمة (% من الناتج المحلي الإجمالي، 2023)

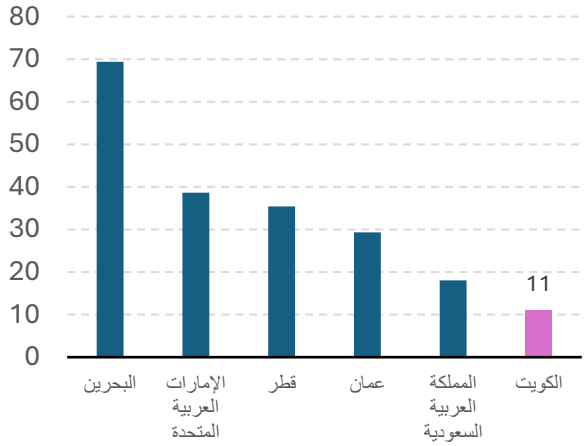

المصدر: ستاتيستا، وتوقعات الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي

تعمل هيئة أسواق المال في الكويت على ترقية الأسواق المالية بشكل مستمر. تقوم الهيئة بتنفيذ مشروع تطوير الأسواق المالية على مراحل متعددة بهدف تحسين أسواق رأس المال في البلاد وتنويع المنتجات الاستثمارية. في عام 2018، أعادت

[11]Markaz. (2022.) *GCC Markets witnessed the highest number of companies going public in 2022*. Kuwait City *and* Markaz. (2023.) *Favorable market conditions support uptick of GCC IPOs in 2022.* Kuwait City
[12] Markaz (2018 and 2023). *GCC Bonds and Sukuk Primary Market Analysis*. Kuwait City

شركة "فوتسي راسل" تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ ، وكذلك فعلت "إم إس سي آي" في عام 2019. وفي نفس العام، تم خصخصة بورصة الكويت بنجاح. وفي عام 2023، أعلنت هيئة أسواق المال عن تنفيذ أنظمة للإبلاغ الآلي عن التداول الإلكتروني وخطط تهدف لمساعدة أسواق رأس المال في الكويت على التأهل لمؤشر "فوتسي راسل".[13]

إمكانيات التطور المالي في الكويت

سيلعب القطاع المالي، وخصوصاً المصرفي، دوراً حاسماً في تطوير القطاع الخاص في الكويت على المدى القصير إلى المتوسط باعتباره ممكناً رئيسياً لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإن القروض المقدمة من البنوك الخاصة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة لم ترقَ إلى المستوى المطلوب. فقد تراجعت القروض المقدمة لهذا القطاع منذ عام 2017، حيث انخفضت من 5.5% من إجمالي القروض المصرفية إلى 3.4% في عام 2021، على الرغم من المبادرات التي تهدف إلى تخفيض أوزان المخاطر للقروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة وضمانات الحكومة.[14]

تواجه البنوك الخاصة صعوبات في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب سقوف أسعار الفائدة، صعوبة تقييم المخاطر، نقص الضمانات، والأهداف غير الواضحة والمبالغ فيها للشركات الصغيرة والمتوسطة [15]. ويمكن لإزالة سقف أسعار الفائدة على القروض أن تعزز تقييم المخاطر الفعّال وتسهل الوصول الأكبر إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة[16] .

علاوة على ذلك، فإن تحسين البيانات المالية والوصول المفتوح إليها قد يساعد البنوك في تحسين الإقراض والمنتجات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة [17]. تشير دراسة أجرتها شركة "ماكينزي" إلى أن البيانات المالية المفتوحة تحسن الوصول إلى الخدمات المالية لأنها تسمح بتجميع البيانات من مصادر متعددة وتدعم الوصول إلى القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات السجلات الائتمانية المحدودة. وبالنظر إلى نجاح الرقمنة في القطاع المالي الكويتي، فإن ترسيخ

[13] Central Markets Authority (2023). *12th Annual Report for the Fiscal Year 2022/23*. Kuwait City
[14] IMF. (2023). *Kuwait 2023: Article IV Consultation*. Kuwait City
[15] Gulf Bank. (2021). *Banking the SME Sector*. Kuwait City
[16] IMF. (2023). *Kuwait 2023: Article IV Consultation*. Kuwait City
[17] McKinsey Global Institute. (2021*). Financial data unbound: The value of open data for individuals and institutions*. New York

معايير الإبلاغ والمشاركة للبيانات التي تجمعها خدمات المالية الرقمية المختلفة في الكويت قد يوفر مساراً قيماً لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال وذو تأثير.

يمكن للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي أيضاً مساعدة البنوك على زيادة الإنتاجية، وتحسين استخدام الموارد البشرية، وتعزيز تقديم المنتجات والخدمات[18]. يشمل ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات لأتمتة العمليات، وإنشاء المنصات، وبناء النظم البيئية الرقمية. كما يتضمن العمل بأسلوب مشابه لشركات التكنولوجيا لتحسين تقديم المنتجات والخدمات، واعتماد المنصات القائمة على السحابة، وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر. سيصبح تطوير التكنولوجيا الفعّال واستخدامها أكثر أهمية للبنوك لتمييز نفسها.

ومن المتوقع أن تلعب أسواق رأس المال دوراً أكبر في تمويل المشاريع والاستثمارات في الكويت. ومع ذلك، يتم عرقلة الطلب بسبب النمو الاقتصادي الراكد وغياب منحنى العائد للسندات. يؤثر التباطؤ في النفقات الرأسمالية الحكومية، وهو مصدر حيوي للزخم الاقتصادي، على منح المشاريع والطلب على التمويل. وقد أدى ذلك إلى سيولة عالية في القطاع المصرفي، حيث بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة 178.7% بين عامي 2018 و2022، مما أدى إلى إزاحة مصادر التمويل البديلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب قانون الدين العام منذ عام 2017 أعاق تطوير منحنى العائد المرجعي لتسعير المخاطر بكفاءة، مما جعل القروض المصرفية أكثر جاذبية.

يمكن أن يسهم إصدار الديون المحلية بفضل قانون الدين الجديد المتوقع في تطوير سوق ديون محلية بالعملة المحلية[19]. يمكن أن يسهل ذلك تمويل الحكومة، يحسن كفاءة السياسة النقدية، يخلق مراجع للأسعار لإصدارات القطاع الخاص، ويعزز الصناعة المالية لدعم تنمية القطاع الخاص.

[18] McKinsey. (2023). *The Global Banking Annual Review 2023: The Great Banking Transition*. New York
[19] IMF. (2023). *Kuwait 2023: Article IV Consultation*. Kuwait City